

التي عالجتها الحكومة الجزائرية من خلال سياسة اصلاحها سنة 2000، وعليه فالمهمة الأولى للمحلل هنا، هي تحديد الأسس التي بنيت عليها سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر.

ثانياً: كيف صنعت سياسة إصلاح المنظومة التربوية ؟ أو ما هي الإجراءات الفنية والعمليات السياسية التي تمت ؟ وكيف تصرفت الفواعل المختلفة الموجودة في القطاع التربوي أثناء صنع وتنفيذ سياسة الإصلاح ؟ بتعبير آخر ما دور كل من الحكومة والأحزاب والجمعيات والبروقراطية والتكنقراطية والإعلام في عملية صنع سياسة إصلاح المنظومة التربوية الوطنية؟

ثالثاً: ما هي الآثار التي أدت إليها سياسة الإصلاحات التربوية بعد مرور 13 سنة منذ بداية تطبيقها سنة 2000 ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة اوضح معنى بعض المفاهيم التي تستعمل كثيرا في هذه المقالة فيما يلي:

1- السياسة العامة:

الدولة تنظيم عمومي، يحتكر إستخدام وسائل الإكراه المادي الشرعي والسيادة اللذان يؤهلانها للإشراف على إدارة شؤون المجتمع قصد تلبية حاجات السكان وحل مشاكلهم(3) وضمن أمنهم وحياتهم وتقديمهم واستقرارهم. وهي في سبيل ذلك، تقوم بأعمال تهدف إلى وضع حلول لمشاكل السكان، وتلبية حاجاتهم المختلفة، لهذا تضع سياسات عامة في شكل برامج وخطط

تحليل سياسة إصلاح

المنظومة التربوية في الجزائر

الدكتور: أحمد لشهب

جامعة الجزائر 03

إن تحليل السياسة العامة يمثل منهجية علمية ومعرفية مصبوغة بالأسلوب التقويمي والنقدي الذي يهدف الى فهم أداء الحكومات عن طريق اكتشاف نقائصه وعيوبه، واقتراح التحسينات الممكنة له(1).

و تقييما للأعمال التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل حل الأزمة التي يعاني منها المجتمع منذ بداية الاصلاحات السياسية والاقتصادية. سوف تتناول هذه المقالة بالتحليل والتقييم إحدى هذه الأعمال المتمثلة في سياسة إصلاح المنظومة التربوية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2013. في البداية ننتقل من طرح الاشكالية التي تبدأ منها عملية تحليل السياسة العامة(2) والمتكونة من ثلاث أسئلة أساسية هي:

اولاً: لماذا سياسة إصلاح المنظومة التربوية ؟ اي ما هي الأسباب والظروف التي ادت الى صنعها، وما هي الغايات والاهداف من وراء صنعها ؟ وهذا السؤال يقودنا الى طرح عدة تساؤلات اخرى حول المشاكل والنقائص او الازمات التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم في الجزائر.

كما ان التساؤل عن السبب يؤدي حتما الى تحديد مشكلة المنظومة التربوية الوطنية

المستدامة في المجتمع. كما انه عن طريق التربية والتعليم تتم تنشئته اجتماعيا وثقافيا وسياسيا لكي يصبح مواطنا ماليا للدولة (6) التي تنمو وتتطور بنمو وتطور مواطنيها. فبالتربية والتعليم تتحقق تربيته الوطنية التي تركز على ربطه بوطنه والافتخار بالانتماء اليه وبال دفاع عنه، اما التربية المدنية فتركز على جعله مرتبطا بالمجتمع المدني، واحترامه للقوانين، ووعيه بحقوقه وواجباته، فبالتربية المواطنة يصبح الفرد يحس بالانتماء والافتخار بالوطن. (7) وبالتربية والتعليم، نزود المواطن بالمهارات الذهنية واليدوية التي تمكنه من اكتشاف طريقه في الحياة، ونجهزه بوسائل التلاؤم مع البيئة المادية والمعنوية، ونجعله يتأثر بها ويؤثر فيها بواسطة ما نعلمه له من مناهج وقيم ومعايير سلوكية، لذلك تعطي الدول اهمية كبيرة للمضمون التربوي ولمناهج تعليمها للمتعلمين وللبيئة التي تتم فيها عملية التعليم. و لأجل تحقيق هذه الأهداف أنشئت المنظومة التربوية التي هي بمثابة تفاعل متكامل بين عدة عناصر بشرية وإدارية وتربوية وعلمية وقانونية ومالية، تقوم بضمان وظيفتي التربية والتعليم في المجتمع. من خلال إنشاء وزارة خاصة لتشرف على إدارتها.

فالساسة العامة التربوية هي المبادئ والأهداف والمناهج او الطرق والوسائل التي تحددها الدولة في خطة أو برنامج وطني للمنظومة التربوية في فترة زمنية محددة. وأنها برنامج وطني لتنمية وإدارة العملية التعليمية وفقا لمبادئ وأهداف ومناهج ووسائل محددة بصفة قانونية. ويعرفها البعض (8)، على انها

وقوانين لضمان قيامها بوظائفها وأداء عملها المتمثل في تسيير الشؤون العامة.

غير انه مع تطور المجتمع تطورت الدولة وزادت اهمية السياسات العامة، بسبب تزايد حجم النفقات العامة (4) فأصبحت السياسة العامة تحتل حيزا كبيرا في حياتنا اليومية، لأن اغلب سلوكياتنا الفردية متأثرة ومحددة بالسياسات العامة، لأن غذاءنا مثلا يخضع لعدة سياسات عامة، كالزراعة، والصحة، والبيئية، والمياه. كما ان أوقات فراغنا تخضع بدورها لعدة سياسات كالسياحة، والثقافة، والتهيئة، والتجهيز والنقل؛ والعمل. والحياة السياسية، تخضع إلى عدة سياسات عامة مثل حقوق الانسان السياسية وتنظيم الانتخابات والاحزاب والجمعيات والاعلام.

فالساسة العامة إذن تتمثل في الأعمال التي تقوم بها الدولة في سبيل حل مشاكل وتلبية حاجات سكانها، وهذه الاعمال تتمثل في القوانين والبرامج والخطط وكل ما يصدر عن السلطات العامة من افعال واقوال وفقا للتعريف الذي وضعه الكاتب والباحث الامريكي (طوماس داي) للسياسة العامة (5)

2_ السياسة العامة التربوية:

إن التربية والتعليم، أصبحا يعتبران من الحاجات الضرورية في المجتمع الحديث، وتتطلب تلبيتها خدمة للمواطن والدولة معا. لأنه عن طريق التربية والتعليم يتم تنمية وتطوير القدرات العقلية والفنية والشعورية والجسدية للفرد، مما يجعله قادرا علي قيادة عملية التنمية

المقترحة لحل المشكلات العامة، وبالتالي فهي تشير الى عملية تقويم السياسات والبرامج من اجل التوصل الى نتائج هذا التقويم. أن تحليل السياسة العامة هو عمل بحثي هدفه توضيح الآثار التي يمكن أن تترتب عن اختيار حل واحد أو عدة حلول، سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية، فهو يتنبأ في حالة التحليل القبلي بالآثار المتوقعة، وقد يحدد في حالة التحليل البعدي آثار هذه السياسة العامة (13).

وباعتبار السياسة العامة التربوية مجموعة المبادئ والاهداف والإجراءات والوسائل والمناهج التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه العملية التربوية بما يتماشى ويخدم مصلحتها الوطنية في جميع المجالات، (14) فإن صنعها يؤدي بالإدارة إلى الإنتقال إلى عملية فنية وإدارية تتطلب وضع سياسات وإجراءات ونظم تتطلبها عملية تنفيذها (15) وبسبب التغييرات التي تحدثها عملية تحويل السياسة العامة إلى وضع جديد قد يتطابق أو لا يتطابق مع الأهداف المرسومة فيها، وقد يؤدي إلى ظهور آثار سلبية على المجتمع، أو على النظام السياسي بسبب وجود عيوب في الحلول التي تضمنتها، لأنها لم تدرك جيدا مشاكل المنظومة التربوية أو لم تؤدي عملية تنفيذها إلى نتائج، برغم الإمكانيات والجهود التي بذلت من طرف الحكومة في سبيل تطبيقها.

ولأجل تحديد الجوانب السلبية والإيجابية واقتراح الاصلاحات والتحسينات التي يجب ادخالها على تلك السياسة العامة، ظهرت مهمة محلل السياسة العامة التي تتمثل في الأعمال البحثية التي تعتمد على مناهج ونماذج

مجموعة من الاهداف والمبادئ والأفكار التي تبنى عليها العملية التعليمية في مجتمع من المجتمعات وتحديد اطاره العام، ونظمه المختلفة، وأنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام اوضاع التعليم فيها باجهزته الفنية والادارية وفق ماتراه من اسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه.

3_ تحليل السياسة التربوية:

تحليل السياسة العامة، فرع من حقل السياسة العامة، يهدف إلى تحسين ورفع كفاءة البرامج والسياسات الحكومية، وزيادة فعاليتها، قصد بلوغ اهدافها (9)، لأن محلل السياسة العامة يبدأ عمله بعد عمل كل من صانع ومنفذ السياسة العامة، لكي يصل إلى تقييمها (10) معتدا في ذلك على توظيف مناهج ونماذج التحليل التي وضعت من طرف باحثين امريكيين (11) بعد الحرب العالمية الثانية من أجل عقلنة وتحسين أعمال الدولة بسبب فشل السياسات التي صنعتها لمواجهة المشاكل التي كان يعيشها السكان.

تحليل السياسة العامة يمثل منهجية علمية تعتمد على النقد والتقويم، في تحديد وتاثير خيارات السياسة العامة، لذلك فإن محلل السياسة العامة حسب (طوماس داي) يبحث عن الاجوبة على الأسئلة التالية: ماذا تفعل الحكومة ؟ ولماذا تفعل ذلك؟ وما هي الفروق والتغيرات التي تحدثها افعاله ؟ (12) وتحليل السياسات بمثابة عملية تقويمية منتظمة ذات تضمينات سياسية وفنية للبدائل

ان سياسة الإصلاح التي رسمتها الحكومة لتصحيح الاختلالات الهيكلية والوظيفية التي تعاني منها المنظومة التربوية وتمنعها من أداء الدور الذي تكونت من اجله منذ الاستقلال عام 1962 والمتمثل في التنمية التحرر الوطني عن طريق التربية والتعليم.

ولاجل محو اثار الاستعمار الفرنسي الاستيطاني وتلبية حاجات المجتمع وتنمية العنصر البشري الكفاء والسهر على عملية البناء الوطني (17).

والمفروض في هذه السياسة العامة التي وضعت لإصلاح المنظومة التربوية لاجل حل مشاكلها وبلوغ اهدافها لإحداث تغيير فيها باعتبارها الموضوع الذي صنعت من اجله. لأن كل سياسة عامة تحتوي على فكرة الهدف وتعبير عن جماعة أو تنظيم معين. وتحمل فكرة التغيير في القطاع الذي تصنع من أجله (18) لأن كل إصلاح مهما كان موضوعه وحجمه وهدفه يعتبر محافظا على التنظيم الذي يتم فيه، فيجري تغييرا جزئيا وتدرجيا من أجل تكيف ذلك التنظيم، مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية، الداخلية والدولية. لأن الأصل في الإصلاح ان يكون تدرجيا في منظور تطوري، ويكون ملازما للعمل التربوي، نابعا من طبيعة النشاط التقويمي نفسه، فكل تعديل أو تقنين، وكل تنظيم، في أي مستوى من المستويات هو بالضرورة عمل إصلاحيا.

لذلك فإن إصلاح المنظومة التربوية يتطلب وضعها في حالة تغيير جزئي ومستمر نحو الاحسن وليس إصلاح انقلابي على مكتسبات المدرسة، ونحو تثبيت وتمتين المكتسبات التي

ومقتربات خاصة بحقل السياسة العامة، فتحليلها هو عملية تقويمية للبدائل المقترحة لحل مشاكل السياسة العامة، وعليه فالحل يستخدم المعلومات والبيانات الكمية والكيفية كما يستخدم توليفة من المقتربات لمعالجة المشكلة، ويتبع المناهج المناسبة بالشكل الصحيح (16). وتحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية، ننطلق من الأسئلة التالية:

1- لماذا تم إصلاح المنظومة التربوية؟ وماهي الظروف والأسباب والاضاع التي ادت إلى إصلاح المنظومة التربوية؟ وماهي الاهداف والغايات من وراء هذه السياسة؟

أولا: لماذا سياسة إصلاح المنظومة التربوية (2000)

يعتبر اصلاح المنظومة التربوية سياسة عامة وضعتها الجزائر نهاية 2000. لإدخال تحسينات على المنظومة التربوية قصد تحسين نوعية ومردودية وجودة خدماتها بعد ما اصبحت تعانيه من اختلالات هيكلية ووظيفية أثرت سلبا على أدائها وباعتبارها برنامج، فهي تتكون من ثلاث أركان منسجمة ومتكاملة هي:

- الاهداف التي ترغب الدولة تحقيقها بهذه السياسة.

- المناهج التي تتبعها للوصول الى تلك الاهداف.

- الوسائل التنظيمية والمالية والبيداغوجية والبشرية التي تتطلبها عملية تنفيذ السياسة التربوية.

لسياسات وممارسات منسجمة أحيانا ومتناقضة أطوارا أخرى، وذلك بعد مرورها بعدة مراحل، مما اثر سلبا على وضعها اليوم وعلى ادائها والنتائج التي حققتها. (19) وسوف نتعرض لهذه المراحل فيما يلي:

1- المرحلة الاولى 1962- 1976

منذ الدخول المدرسى الاول سنة 1962 تحت اشراف الحكومة الجزائرية التي لم يكن لها اى خيار اخر، سوى توفير وسائل الاستقبال التي تكفى لتمد رس اعدادا كبيرة من الاطفال الذين كانوا محرومين من حقهم فى التعليم، فى عهد الاستعمار، الذى جعل من المدرسة اهم وسائل سياسته الاستعمارية الثقافية. لذلك كان الخيار الوحيد أمام الحكومة هو الاعتماد على المنظومة التربوية التي انشأتها فرنسا لخدمة سياستها الاستعمارية فى الجزائر (20)

هذا الوضع جعل المشرفين على ادارة العملية التربوية يخضعون لضغوطات متناقضة من جهة، كوجود خطاب سياسى رسمى يدعو الى جعل المدرسة اداة للتنمية وللتحرر من الاستعمار، ومن جهة أخرى وجود أمر واقع يحتم إستمرار العمل بالمنظومة التربوية التي ورثناها عن الاستعمار الفرنسى (21)، هذا ما جعل السياسة التربوية التي وضعتها اللجنة الوطنية لاصلاح التعليم سنة 1962 متناقضة، لأنها من جهة تقرر بأن تكون أداة للتحرر الثقافى، ومن جهة أخرى أبقت على الاستمرار فى الاعتماد على المدرسة التي استعملتها فرنسا لتحقيق سياستها الاستعمارية.

حققتها المدرسة فى مجال استعادة مقومات الهوية الوطنية، وديمقراطية والزامية ومجانية التعليم، والتغيير المستمر اصبح إجراء متكرر فى حياة المنظومة التربوية مثلما سيتضح من خلال تشخيص الوضع الذي آلت إليه المنظومة التربوية منذ الاستقلال.

أولا: تشخيص وضع المنظومة التربوية

الجزائرية عام 2000

تشخيص وضع المنظومة التربوية وتحديد الجوانب السلبية والايجابية فيها ثم تحديد ما اذا كانت تعاني ازمة او مشاكل تتطلب العلاج فى اطار سياسة عامة، يتطلب منا تقديم عرض موجز للسياسات التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك عبر المسار التاريخي الذي تكون وتطور فيه القطاع التربوي فى الجزائر منذ الاستقلال.

ان قطاع التربية والتعليم مثل قطاعات المجتمع الاخرى، كالادارة والاقتصاد والثقافة والعدالة والصناعة والصحة.. نما وتطور تدريجيا فى ظل سياسة التنمية التي صنعت فى اطار فلسفة الحركة الوطنية وموثيق الثورة التي تهدف إلى التحرر والتنمية الوطنية. لذلك وجهت السياسات العامة لكل قطاع نحو تحقيق هدف وطنى هو التحرر والتنمية فى إطار الاشتراكية. هذا ما جعل سياسات التربية والتعليم تصاغ فى إطار هذه المبادئ والأهداف. وعليه فالمنظومة التربوية مكسبا وطنيا ومفخرة لنضال شعب عانى من ابشع انواع الاستعمار والتخلف والتبعية، فهي تكونت وتبلورت كنتيجة

تم تكوين لجنة ثانية لإصلاح التعليم التي أكدت على أهداف المنظومة التربوية ب: التعريب والجزارة التدريجية للمنظومة التربوية، لغة ومنهج وبرنامجا وتاطيرا والتوجه التكنولوجي والعلمي وديمقراطية التعليم.

و تم إعطاء أهمية كبيرة لبناء المنظومة التربوية في المخططات الوطنية الثلاثة من 1966 إلى 1977 من خلال وضع منظومة إدارية وقانونية وبداغوجية متكاملة ومنسجمة مع اختيارات ونضالات الشعب الجزائري، من اجل تحرور وتنمية المجتمع من الاستعمار والتخلف والتبعية. وقد توجت هذه المرحلة بالاكتمال والنضج، في مناقشات تحضير الميثاق الوطني الذي حدد الفلسفة التربوية، ثم دستور 1976 الذي أكد عليها، ثم صدرت الأمرية رقم 76-35 المؤرخة في 16 افريل 1976 تحت تسمية المدرسة الأساسية التي تضمنت اول سياسة عامة وطنية جزائرية للتربية كاملة وشاملة. (24)

رغم التطور الذي تحقق في المنظومة التربوية خلال هذه المرحلة بفضل ما اصبح تقدمه من خدمات تربوية وتعليمية لملايين المتدربين، وما كونه من حاملي الشهادات العليا في ظرف قصير، فإنها لم تنظم وتسير بطريقة تلائم الدور الرائد الذي أنيط بها في استراتيجية التنمية الوطنية. ولأنها لم تستفد بنفس المكانة التي استفادت منها القطاعات الأخرى، ولم تصاغ في إطار سياسة عامة وطنية، محددة المبادئ والوسائل والمناهج والأهداف. فقد تأثرت في أدائها بسبب تسييرها اللاعقلاني الذي خضع للتدرجية والنظرة الجزئية والمحاولة والخطأ.

في هذا الشأن يرى الدكتور عبد القادر فضل في كتابه الدراسة في الجزائر، أن السياسات التربوية التي انتهجت منذ الاستقلال اتبعت الأسلوب التدريجي المرحلي في بناء منظومة تربوية متكيفة مع المجتمع الجزائري بأوضاعه الموروثة عن الاستعمار وبتطوراتها التي أحدثتها سياسة التنمية، فجاءت المرحلة الأولى من هذه السياسة التي امتدت من 1962 إلى 1971 تتصف بالتدرج والمرحلية والتذبذب بسبب غياب رؤيا سياسية استراتيجية لتنمية القطاع التربوي الذي كان يفتقر إلى التجربة والخبرة والكفاءة في ذلك الوقت.

وخلال هذه المرحلة كانت سياسة التربية المتبعة تعتبر التربية والتعليم من المهام الوطنية التي تقوم بها الدولة في سبيل بناء المجتمع وتحريره من الاستعمار والتخلف. لذلك اعتبرت المدرسة هي اداة هذه المهمة أما الإصلاح فهو المنهج المؤدي لتحقيق ذلك (22). وفي هذه الفترة الصعبة التي مرت بها المنظومة التربوية لأنها كانت تشكل الورشة الوطنية لبنائها، وذلك بوضع المبادئ والمرتكزات التي أصبحت تكون فلسفة المنظومة التربوية التي تبنى عليها سياسة وهي فلسفة استمدت من فلسفة الثورة الجزائرية التي تعتبر موثيقها الوطنية المصدر الأيديولوجي والسياسي لجميع السياسات ونشاطات الدولة الجزائرية (23)

نص دستور 1963 على هذه المبادئ في مواده: الرابعة التي نصت على الإسلام دين الدولة، والخامسة على اللغة العربية كلغة رسمية ووطنية، والمادة 18 التي نصت على الحق في التعليم ومجانيته وإلزاميته. وفي سنة 1968

2- المرحلة الثانية 1976- 2000

إن فترة 1962- 1976 من مسار المنظومة التربوية تعتبر مرحلة أساسية في بنائها لأنه خلال هذه المدة بذلت جهود كبيرة واتخذت عدة قرارات سياسية تربوية وخصصت موارد مالية وبشرية كبيرة في سبيل تلبية حاجات المجتمع من التربية والتعليم كما تنص على ذلك مواثيق الثورة.

تعتبر سنة 1976 المحطة التاريخية التي حلت فيها أهم إشكاليات السلطة منذ 1962. لأن فيها تم الفصل في قضايا نزاع سياسي وثقافي عديدة، كالمنظومة التربوية التي تم الحسم في خيارتها وأهدافها ووسائلها ومناهجها، والشرعية والمشروعية، بعد الاستفتاء على الميثاق الوطني ثم على دستور 1976، ثم انتخابات رئيس الجمهورية والمجلس الوطني الشعبي. والقضايا الأربعة كانت تشكل مواضيع الخلاف والنزاع بين فواعل النظام السياسي الجزائري، الذي بدأ يتكون وينمو منذ الاستقلال سنة 1962 إلى اليوم.

خلال هذه الفترة تم وضع أول سياسة وطنية واضحة المبادئ والأهداف والمناهج، تحت تسمية نظام المدرسة الأساسية، ولأول مرة أصبحت فلسفة المنظومة التربوية متطابقة مع فلسفة الثورة الجزائرية ومنسجمة مع مواثيقها وقوانين الدولة الأساسية ومع طموحات وآمال الشعب الجزائري في التقدم والتنمية.

وفي ظل نظام المدرسة الأساسية أصبحت اللغة العربية هي لغة التعليم في جميع المراحل وجميع المواد وتمت جازرة العملية التربوية باعتماد معلمين واساتذة جزائريين، وبمحتوى

تعليمي وتربوي جزائري، بالإضافة إلى توحيد المناهج والبرامج التعليمية. (25) لهذا أصبحت المنظومة التربوية عربية اللسان جزائرية الإطار والمنهج والمحتوى، إسلامية ووطنية الانتماء والهدف وهذا ما يؤدي إلى الحكم على المدرسة الأساسية بأنها أداة تحريرية وتنمية في يد الشعب الجزائري ويجب الحفاظ عليها وصيانتها وعدم الاختلاف والانقسام حولها لأن ذلك سيؤدي إلى تعطيلها عن لعب دورها في الانتقال إلى مجتمع المعرفة (26)

وقبل دراسة الوضعية التي تم من خلالها الحكم على المنظومة التربوية بوضعية او حالة ازمة، نعرض حصيلة السياسة العامة للمنظومة التربوية في ظل المدرسة الأساسية خلال الفترة الممتدة من 1976- 2000 وسيتم التركيز على بعض المؤشرات التي تعتبر اساسية للتقويم وتمثل في اهداف المدرسة الأساسية التالية:1-

ديمقراطية التعليم والزاميته ومجانيته. وجزأرتة، وتعريبه، وتوجهه العلمي والتكنولوجي.

وبالاعتماد على معيار الأهداف التي حققتها المنظومة التربوية بالنسبة لهدف ديمقراطية التعليم ومعيار المؤسسات التربوية التي تم انجازها خلال تلك الفترة، كما هي مبينة في الجدول اسفله (27).

المؤسسات التربوية	1962	1992
مدارس ابتدائية	4065	15700
متوسطات	367	2248
ثانويات	034	1532
متقنات	005	137
مجموع المؤسسات التربوية	4480	18617

السياسي والاقتصادي والاداري الذي جاء به دستور 1989.

لهذا يمكن القول انه بسبب المهمة الوطنية التي كلفت بها المدرسة كتحرير الإنسان الجزائري وتنميته علميا وفكريا وثقافيا، لتنشئته واندماجه في كيان سياسي وثقافي وحضاري واحد، مما يجعله يستعيد كل مقوماته الحضارية من دين ولغة وسيادة وحرية، تمكنه من الدفاع عن استقلاله وحرية في عالم يتميز بصراع القوى الاستعمارية القديمة والجديدة تحت غطاء العولمة. مما جعل المنظومة التربوية عرضة لتدخل وتأثير قوى معادية لتحرر وتطور الجزائر سواء في الداخل أوفى الخارج (28)

المنظومة التربوية اهم ميادين الصراع الدائم بين التيارات السياسية والنخب المتنازعة، حول مسألة الإلتماء والهوية كاللغة والدين والتاريخ باعتبارها المبادئ، هذه الظروف حولت المنظومة التربوية إلى ميدان للصراع الدائم بين عدة قوى حول المسائل الثقافية والالتماء الحضاري التي تقوم عليها خاصة اللغة والتاريخ والدين، لذلك كان فهم وتحديد المشاكل التي تعاني منها المنظومة التربوية يتأثر بادراك وفهم ومصالحة كل قوى سياسية او ثقافية على حدة، وهو ما جعل عملية وضع سياسة إصلاح المنظومة التربوية تتأثر بهذه الصراعات والانقسامات فكانت دائما تخطيء في وضع التشخيص الموضوعي لحالة المنظومة التربوية التي تعرضت للعديد من الصعوبات والعراقيل منعتها من تحقيق الأهداف المحددة لها في

تحقيق هدف ديمقراطية التعليم بنسب 100 في المئة، مما يؤكد فعالية وكفاءة السياسة المنتهجة في ظل نظام المدرسة الأساسية، الذي وفر جميع الإمكانيات المادية والبشرية، لضمان حق التعليم لجميع الأطفال الذين هم في سن التمدرس.

- أما هدف الجزائر فقد تم تحقيقه بنسبة وصلت في الطور الابتدائي إلى 99.25%، وفي الثانوي إلى 86.6%.

- وما بالنسبة لتحقيق هدف التوجه العلمي والتكنولوجي، فقد كان ضعيفا لان نسبة المتأقن بصفتها المؤسسات المكلفة بالتكوين التكنولوجي قد بلغت 15% من عدد الثانويات وعدد الطلبة الدارسين فيها قدر بنسبة 18% من تلاميذ الثانويات.

- ونفس الشيء يقال بالنسبة لجزارة الإطارات من معلمين وأساتذة، التي وصلت إلى 99.25% في الابتدائي و86.23% في الثانوي.

وبالرغم من انه خلال هذه الفترة، عرفت المنظومة التربوية أول سياسة عامة وطنية شاملة وكاملة إلا أن المدرسة الجزائرية قد بقيت تكون نقطة تجاذب واختلاف رؤى وأطراف متصارعة ومختلفة حول مبادئ وفلسفة المنظومة التربوية كالانتماء واللغة والدين الاسلامي، والمستقبل المتحرر والمستوعب والمنسجم مع التطور التكنولوجي والعلمي والسياسي، مما جعلها تحيد عن الأهداف التي بنيت من اجلها، فأصبحت غير قادرة على التكيف مع المعطيات البيئية الداخلية والخارجية الجديدة، التي أصبح يعيشها المجتمع الجزائري منذ الإصلاح

لجدول أعمال الحكومة وتعترف بها كمشكلة عامة تتطلب الحل، ثم تبدأ البحث عن حلول لها وتصنع السياسات العامة اللازمة لها.

إن ظهور مشكلة المنظومة التربوية الجزائرية والاعتراف بها من طرف الحكومة، وإدخالها في أجندتها السياسية في عام 2000، اتخذ مسارا طويلا،

إنطلق منذ بداية التحول الديمقراطي الذي اقره دستور 1989، الذي ادى إلى بداية الانتقال من الأحادية إلى التعددية ومن هيمنة الدولة على المجتمع إلى بداية الاستقلال بينهما وإلى ظهور الصحافة المستقلة والجمعيات مما ساعد على بداية المشاركة السياسية والمواطنة.

هذا الوضع السياسي الجديد تميز بالصراع بين القوى السياسية والثقافية التي لها علاقة بالتربية والتعليم فرضت العديد من المطالب والانتقادات التي كانت تعتبر من الطابوهات في السابق، وكانت المنظومة التربوية من اهم المواضيع التي تعرضت للنقد بسبب الانتماءات السياسية المختلفة للمعلمين والاساتذة والاعلاميين وقادة الاحزاب، مما أدى إلى بداية تسييسها ومن ثم إلى عدم استقرارها وعدم استقلالها، وبدأ التفكير في إصلاح المنظومة التربوية بتكوين المجلس الاعلى للتربية الذي انشئ سنة 1996. وتم تنصيبه من طرف رئيس الجمهورية السيد ليمين زروال بتاريخ 26 نوفمبر 1996 وكلف بتقييم نقدي وموضوعي للمنظومة التربوية واقتراح بدائل لأصالح المدرسة ووضع استراتيجية تدريجية مع الزمن لتكون سياسة وطنية للتربية (32)، ومما جاء في التقرير الذي أعده المجلس الاعلى للتربية،

المواثيق والخطط الوطنية التي وضعتها الدولة الجزائرية.

وبسبب الوظيفة والدور الذي تلعبه المدرسة في المجتمع الجزائري، وقع اختلاف كبير حول الطرق والأدوات والمبادئ وكذا الأهداف التي تصاغ فيها السياسة الوطنية للتربية والتعليم، وهذا الاختلاف في السياسات التي تحل مشاكل المجتمع الجزائري في مجال التربية والتعليم والبحث ناتجة بدورها عن الاختلاف الكبير بين الأطراف السياسية والثقافية إذا لم نقل الأطراف الإيديولوجية فإدراك وفهم وتحديد المشاكل الحقيقية التي تواجهها المنظومة التربوية (29)

لأن جميع الباحثين والمختصين في حقل تحليل السياسات العامة يتفقون على أن جميع البدائل والحلول التي تتضمنها السياسات العامة في الدولة تتأثر بالكيفيات التي تدرك وتحدد بها المشاكل والأزمات التي وضعت من أجلها تلك السياسات (30) لذلك فإن إدراك المشاكل ووضع الحلول لها ينبع من اهداف ومصالح الفواعل التي تساهم في صنع تلك السياسة العامة.

مشكلة المنظومة التربوية

أن المشكلة إما أن تكون مطالب المجتمع، أو تكون من اهتمامات أو برامج الحكام أو تأتي كاقترحات من الجماعات التي يتكون منها النظام السياسي. وبعد الاعتراف بها من طرف السلطة تصبح مشكلة عامة تتطلب الحل وتدرج في جدول أعمال الحكومة، ثم تقرر وضع حلول لها، فتصبح ضمن أجندتها (31) وتوجد العديد من الأساليب التي تصل بواسطتها المشاكل

قدرته على مواكبة التطور التكنولوجي والعلمي الذي يحدث في العالم. فاستعملوا نفوذهم الواسع في المستويات العليا للسلطة، وعلى وسائل الاعلام وجندوا الراي العام والإدارة والسلطة وكل حلفاءهم في الأحزاب السياسية المينية والعلمانية واليسارية والمؤسسة العسكرية. فأقنعوا السلطة بما روجوه من أكاذيب ومغالطات وتشويهات حول المدرسة، رغم ما حققته من نتائج وانجازات كبيرة لم تحققها القطاعات التي كانت تحظى بالأولوية في مخططات التنمية الوطنية كالصناعة والزراعة والخدمات (35) فتم الاعتراف بمشكلة المنظومة التربوية في الصورة السلبية التي وصفها بها رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بتاريخ 13 ماي 2000. إذ جاء فيه ما يلي:

"... ورغم ما قدمته المنظومة التربوية من خدمات للمجتمع، بفضل ديمقراطية التعليم والزاميته وجزأرتة ومجانيته وتوحيد لغته، فقد آل وضعها إلى التآزم بسبب ما عرفته من أشكال القصور الفادح والاختلالات الخطيرة والاكراهات الإيديولوجية والانزلاقات السياسية وتدنى مستوى التعليم وهبوط قيمة الشهادات والتسرب المدرسي وارتفاع معدل الرسوب المدرسي... أصبحت المدرسة تعاني من داء خطير بسبب قصور وعجز في السياسة التربوية المنتهجة لذلك فإنها مريضة ولا تستجيب لحاجيات المجتمع. وبالتالي فهي تتطلب التغيير والإصلاح الجذري.. هذه الجوانب السلبية والنقائص الكثيرة جعلت المدرسة تعيش أزمة مميتة في

الملاحظات التالية: معانات المدرسة من القيود الأيديولوجية كالاشتراكية، غياب تصور شامل للسياسة التربوية، اهمال وتهميش للأطراف الفاعلة في المنظومة التربوية من طرف السياسات التربوية السابقة (33)، فدخلت المدرسة منذ 1989 في سوق المزايدات والمساومات السياسية وأصبحت توصف بالمريضة والمنكوبة وتنتج الارهاب والبطالين. وانقسم الراي العام الوطني حولها إلى اتجاهين:

الاتجاه أول: ويضم المدافعين عن المدرسة الأساسية، وعن منجزاتها ويعتبرها مكسبا لا يمكن التخلي عنه، بالرغم من المشاكل التي تواجهها، كالتسريبات التي علقت بها بسبب السياسات التي طبقت عليها، وهيمنة الرؤيا الجزئية والتدرجية عليها، كالاهتمام بالكم على حساب الكيف، ووضع برامج دون تنسيق مع القطاعات الأخرى في المجتمع، ظف إلى ذلك ضعف ضعف التأطير التربوي اعتمدت عليه الدولة في التعليم منذ 1962.

كما أنها لم تقم بوضع سياسة خاصة بتكوين المكونين في جميع مراحل التعليم وتضاف تسريبات عديدة أخرى، كالتسرب المدرسي والاحتفاظ في الاقسام، ونقص الوسائل البيداغوجية وعدم إشراك الاساتذة والمعلمين في تقييم المنظومة التربوية، ووضع السياسات اللازمة لها، وكذلك ضعف مستوى معيشة الاطار التربوي وإحساسه بالحقرة والتهميش (34)

اتجاه ثاني: يتكون من خصومها السياسيين كالمفرنسين والعلمانيين الذين اتهموها بالمسئولية عن إنتاج الرداءة والبطالين والإرهاب والأصولية وعن تأخر المجتمع وعدم

يعتبرون أجاناب بالنسبة لكل ما يجري في التعليم والتربية، لكي يدركوا ويفهموا جيدا مشاكله مثل موظفيها أو المسؤولين عليها، كما يقول المثل العربي (أهل مكة أدرى بشعابها)، ولتأكيد هذه التخمينات والشكوك في وجود مشكلة بالمنظومة التربوية بالحجم الذي روج له المدعون بها، نورد بعض الحقائق والوقائع التي تم من خلالها اصطناع أو فبركة أزمة المنظومة التربوية بهدف خلق المبررات التي يستند عليها رجالها في السلطة للإعتراف بها كمشكلة عامة ويدخلونها في اجندا السياسة العامة وويتخذوا القرارات التي تحقق اهدافهم التغريبية وتعيد المدرسة الجزائرية إلى هويتها الغربية كما كانت سنة 1962. ومن ثمة إعادتها لأصلها الأول كما انشأتها فرنسا في عهد الاستعمار.

لجنة إصلاح المنظومة التربوية:

بعد إدخال مشكلة التربية والتعليم في اجندا الحكومة، وترتيبها كورشة من ورش الإصلاحات، كإصلاح الدولة والعدالة والوظيف العمومي والاقتصاد.. التي فتحتها رئيس الجمهورية لتنفيذ المشروع الوطني المتجدد.

تقرر إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 9 ماي 2000 التي كلفت بتشخيص وضعية المنظومة التربوية وتقييمها واقتراح الإصلاحات اللازمة لها، وتقديم تقريرها إلى رئيس الجمهورية، خلال مدة تسعة اشهر(37).

تتكون اللجنة من 158 عضو ويسيرها مكتب يتكون من خمسة اعضاء منهم رئيس

مجتمع يعيش أزمات مما يتطلب وضع حلول وبدائل لها.. (36)

لهذا قام رئيس الجمهورية بتعين وتكليف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ومنح لها مهلة 9 اشهر لإعداد تقرير وطني شامل تشخص فيه الجوانب الإيجابية والسلبية، وكذا الإختلالات العضوية والوظيفية التي تعاني منها المنظومة التربوية، وتقديم الإقتراحات الملائمة عن طريق إصلاحها وإخراجها من أزماتها المتعددة الأبعاد والجوانب والآثار.

إن مشكلة المنظومة التربوية كما تم وصفها ب(المنظومة منكوبة - تنتج الحطيسات اي البطالين -تفرخ الارهاب - تنتج الرداءة) والظروف الزمنية والسياسية التي تم تحديدها فيها (بداية التحول الديمقراطي 1989 ثم توقيفه سنة 1992 وبداية الازمة الأمنية والسياسية مع فراغ مؤسساتي وغياب السلطة الشرعية والمشروعية وإحلال سلطة فعلية محلها منذ جانفي 1992).

وبدأت قوى السياسية تشكو من الوضعية المتأزمة التي اصبحت تهدد القطاع التربوي والمجتمع معا، فكانت من بين بعض الاوساط الثقافية والسياسية والإعلامية المعارضة للمدرسة الأساسية (كل الذين بدأوا يحسون ويشعرون بالوضعية الصعبة التي اصبحت فيها المنظومة التربوية ليسوا معلمين او اساتذة وموظفين بقطاع التعليم والتربية).

ان بداية الإحساس والوعي والإنشغال بمشكلة المنظومة التربوية، كان قد انطلق من خارج قطاع التربية والتعليم، وخارج الفئة المهنية العاملة والمسيرة لقطاع التعليم، وبالتالي فهم

واربعة نواب له، وتم تقسيم العمل داخلها بين خمسة لجان، كلت كل واحدة منها، بإعداد تقرير حول محور من المحاور الخمسة التي تتكون منها سياسة الإصلاحات التربوية (38).

إن ما يلاحظ حول لجنة الإصلاح هو الشكوك والتساؤلات التي طرحت حولها خاصة: المحتوى البشري والفني والسياسي وقدرتها وكفاءتها للقيام بتقديم مشورة في موضوع حساس، لكونه يتعلق بأكبر القطاعات المهنية وأوسع الحقول الاجتماعية وأكثر مجالات الأمة حساسية لأنه منشئ الاجيال على المبادئ الوطنية والحضارية والدينية وصانع وضامن مستقبل المجتمع بالعلم والمعرفة والحصانة، لذلك كان يفترض ان تتكون من الفاعلين الحقيقيين بالقطاع التربوي برمته، وان تكون مخبرا للفكر التربوي فلسفيا وتربويا وعلميا، يتفرغ لتنظيم وتنشيط ملتقيات وندوات على المستوى الوطني ويشارك فيها كل الباحثين والمهنيين في التربية والتعليم وكذا لك النقابات والجمعيات (39).

وفيما يتعلق باستقلالية وموضوعية اللجنة، فمن بين اعضائها الـ158، لا يوجد تمثيل لإهل التربية والتعليم ولاتوازن بين التيارات الثقافية والايديولوجية التي تتصارع حول الهوية والانتماء والدين واللغة، كالمعربين والمفرنسين، والاسلاميين والعلمانيين، لأن ثلثي أعضاء اللجنة هم من الإستئصاليين ومن دعاة الفرنسة وخصوم التعريب، كما يوجد من بين اعضائها من ليس لهم اية علاقة مع التربية والتعليم (40)، وتم اقحامهم فقط لتدعيم قرارات تخدم الثقافة الفرنسية في الجزائر عن طريق ضرب مكتسبات المدرسة الأساسية كتوحيد لغة المجتمع وحرية

واستقلاله. وتم إقصاء شبه كلي لدعاة المدرسة الجزائرية المستقلة ثقافيا وحضاريا عن فرنسا. ورغم اهمية موضوع اصلاح قطاع التربية والتعليم الذي يتطلب وقتا كبيرا، وعدم التسرع، والتشاور والحوار بين جميع الأعضاء للوصول إلى خيارات توافقية، فإنه أنجز في مدة تسعة أشهر، مما أدى إلى التشكيك في وجود جهة نافذة هي التي أعدته، وكلفت اللجنة بتقديمه دون أي تغيير أو تعديل، لأن كل القرارات والاعمال التي سميت باسم اللجنة كانت معدة ومخططة ومحركة من طرف الجهات التي كانت وراء تأسيسها، ووقفت وراء قرارات إلغاء نظام المدرسة الأساسية، لأنه تم إعطاء تعليمات مكتوبة وغير منشورة للجنة، تفرض عليها عدم الخروج عنها أو تعديلها (41)، وهذا رغم رفض أعضاء من اللجنة القرارات التي اتخذتها دون مناقشتها والاتفاق عليها، كقرارات تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي، وجعل اللغة الانجليزية لغة اجنبية ثانية، وكتابة المصطلحات باللغة الفرنسية (42). ورغم غياب الإجماع حول القرارات التي اتخذتها اللجنة، ومعارضة جمعيات وأحزاب كحركة مجتمع السلم، وحركة النهضة، والتنسيقية الوطنية لدعم المدرسة الأساسية، وجمعيات أولياء التلاميذ، والنقابات (43)، فقد تم اتخاذ قرارات إصلاح المنظومة التربوية. وشرع في تنفيذها ابتداء من السنة الدراسية 2003 - 2004 من طرف وزارة التربية الوطنية (44).

مضمون سياسة إصلاح المنظومة التربوية:

واربعة نواب له، وتم تقسيم العمل داخلها بين خمسة لجان، كلت كل واحدة منها، بإعداد تقرير حول محور من المحاور الخمسة التي تتكون منها سياسة الإصلاحات التربوية (38).

إن ما يلاحظ حول لجنة الإصلاح هو الشكوك والتساؤلات التي طرحت حولها خاصة: المحتوى البشري والفني والسياسي وقدرتها وكفاءتها للقيام بتقديم مشورة في موضوع حساس، لكونه يتعلق بأكبر القطاعات المهنية وأوسع الحقول الاجتماعية وأكثر مجالات الأمة حساسية لأنه منشئ الاجيال على المبادئ الوطنية والحضارية والدينية وصانع وضامن مستقبل المجتمع بالعلم والمعرفة والحصانة، لذلك كان يفترض ان تتكون من الفاعلين الحقيقيين بالقطاع التربوي برمته، وان تكون مخبرا للفكر التربوي فلسفيا وتربويا وعلميا، يتفرغ لتنظيم وتنشيط ملتقيات وندوات على المستوى الوطني ويشارك فيها كل الباحثين والمهنيين في التربية والتعليم وكذا لك النقابات والجمعيات (39).

وفيما يتعلق باستقلالية وموضوعية اللجنة، فمن بين اعضائها الـ158، لا يوجد تمثيل لإهل التربية والتعليم ولاتوازن بين التيارات الثقافية والايديولوجية التي تتصارع حول الهوية والانتماء والدين واللغة، كالمعربين والمفرنسين، والاسلاميين والعلمانيين، لأن ثلثي أعضاء اللجنة هم من الإستئصاليين ومن دعاة الفرنسة وخصوم التعريب، كما يوجد من بين اعضائها من ليس لهم اية علاقة مع التربية والتعليم (40)، وتم اقحامهم فقط لتدعيم قرارات تخدم الثقافة الفرنسية في الجزائر عن طريق ضرب مكتسبات المدرسة الأساسية كتوحيد لغة المجتمع وحرية

ومن اليسار إلى اليمين ورد الإعتبار لشعب الامتياز في الرياضيات الأساسية والرياضيات التقنية والفلسفة، وإصلاح برامج التربية الإسلامية والتربية المدنية. رد الإعتبار لتعليم التاريخ والفلسفة في كل المستويات. وتعميم التربية الفنية في كل المستويات. كما تم رد الإعتبار للتربية الرياضية والبدنية مع جعلها إلزامية لجميع التلاميذ. ودعم تعليم اللغة العربية، وترقية وتنمية تعليم الأمازيغية في المدارس. إدخال تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، واللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الأولى متوسط، ووضع استراتيجيات خاصة بمحو الأمية. وتعميم إستعمال التقنيات الجديدة للإعلام الآلي والاتصال.

المحور الثاني: تم التركيز فيه على التكوين وتكوين المكونين، وذلك من خلال تأسيس منظومة جديدة للتكوين وتحسين مستوى المؤطرين التربويين والمسيرين والإداريين. وذلك عن طريق اتباع عدة اجراءات تضمنت على الخصوص المجالات التالية: تكوين معلمي الابتدائي من المتحصلين على شهادة البكلوريا في فترة تدوم ثلاث سنوات بمعاهد التكوين وتحسين المستوى. تكوين اساتذة التعليم المتوسط لمدة اربع سنوات بعد حصولهم على البكلوريا. وتكوين أساتذة التعليم الثانوي الذين تحصلوا على البكلوريا في المدارس العليا للأساتذة لمدة خمس سنوات، تكوين أساتذة التعليم الثانوي تكنولوجيا الذين تحصلوا على البكلوريا بالمدارس العليا للتعليم التكنولوجي. وإعادة انشاء التبريز. وضع نظام لتحسين وتأهيل موظفي قطاع التربية والتعليم وإعادة الاعتبار لسلك المعلمين.

إنبثقت سياسة إصلاح المنظومة التربوية، التي قررتها الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة، عن تفاعل وتأثير ظروف عديدة، منها من يعود إلى الوضع الصعب الذي آلت إليه المنظومة التربوية، بعد التراكمات التي تكدست فيها، جراء التجارب العديدة التي عاشتها منذ الاستقلال سنة 1962، فخضعت لإصلاحات تدريجية وجزئية غير منسجمة وغير متكاملة، مما اثر سلبا على أدائها ونموها وبعد ذلك عرفت لأول مرة سياسة وطنية شاملة ومنسجمة مع النصوص والمواثيق الوطنية، تتمثل في نظام المدرسة الأساسية الذي نصت عليه أمرية 76_35، الذي استمر إلى سنة 2000. ومنها من يعود إلى الدور المؤثر الذي لعبته عدة فواعل، لها علاقات وظيفية وعضوية بالقطاع التربوي، كالنخبة والبيروقراطية والتكنوقراطية والأحزاب والنقابات والإعلام، ومنها من يعود إلى التحولات السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية، كالتحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر منذ صدور دستور 1989، والعملة الاقتصادية والسياسية والثقافية. كل هذه الظروف مجتمعة كانت اثرت على سياسة إصلاح المنظومة التربوية التي تقرر سنة 2002، وتضمنت المحاور الثلاثة التالية (45):

المحور الأول: إصلاح النظام البداغوجي:

تناول هذا المحور الجوانب التربوية وبرامج الشعب والتخصصات بالأطوار الثلاثة، الإبتدائي المتوسط والثانوي، وذلك من خلال إصلاح برامج التعليم، ووضع جيل جديد من الكتب المدرسية تحم مجاناً. واستعمال الرموز العلمية بالفرنسية في شعب العلوم والرياضيات والفيزياء والكيمياء

وهي تطبق على ضوء ما تنص عليه لائحة السياسة العامة (49).

تنفيذ السياسة العامة عملية إدارية ضرورية للدولة في تسيير الشؤون العامة، لأنه يتوقف عليها نجاح أو فشل السياسات التي تضعها لحل مشاكل المجتمع المختلفة. لذلك فلكي تتحقق وظيفة التنفيذ، يجب أن تتحقق معها شروط ضرورية، منها: إشراك الإدارة التنفيذية في تصور وفي اختيار حلول السياسة العامة، امتلاكها السلطة والصلاحيات والمشروعية، توفرها على الوسائل المادية والمالية والبشرية والإدارية والوقت المناسب والكافي وضرورة وجود بيئة عامة مواتية (سياسية اقتصادية قانونية وثقافية).

تاريخ 30 افريل 2002 هو محطة تواصل في عملية إدارة المنظومة التربوية لأن فيه تم اتخاذ قرار إصلاح المنظومة التربوية الذي جاء كتتويج للجهود الإدارية التي بدلت لوضع الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجه قطاع التربية والتعليم، ومنه بدأت عملية سياسية وإدارية تعتبر مرحلة هامة وضرورية للسياسة العامة تتمثل في تنفيذ السياسة العامة التي لا تختلف عن صنع السياسة العامة سواء من حيث الأعمال الضنية التي تبدل من طرف الإدارة أو من حيث التفاعلات السياسية والإدارية التي تتم خلال عملية التنفيذ.

بدأت عملية تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية بقرار اتخذه مجلس الحكومة بتاريخ 6 مارس 2002 الذي أنشأ لجنة كلفت بوضع برنامج مستمد من تقارير الخمس عشر ورشة التي وضعتها اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية لتنفيذ سياسة الإصلاح

المحور الثالث: نص هذا المحور على إعادة تنظيم المنظومة التربوية من خلال فتح المجال للاستثمار الخاص في التربية والتعليم، كما تمت إعادة هيكلته إلى أربعة أطوار، التحضيري الابتدائي المتوسط والثانوي.

تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية:

إن نجاح وتقدم سير السياسة العامة يمر حتما عن طريق إتخاذ قرارات وإجراءات تنفيذية (46). تلزم الإدارة بالقيام بعدة أعمال، كإصدار اللوائح التنظيمية والتعليمات والتوجيهات التنفيذية للقيادة الإدارية ومطالبتها بتطبيق السياسة العامة، ورصد وصرف الأموال التي تتطلبها عملية التنفيذ، وعقد الصفقات وتدريب الموظفين وجمع المعلومات وتوزيعها على مختلف المصالح الإدارية، وإنشاء مؤسسات ومصالح إدارية (47).

وتتطلب توفر عدة ضمانات منها: إلزام المكلفين بتنفيذها بقرارات السياسة العامة، ووضوح قراراتها، وإصدار التوجيهات، وتوفير الوسائل الضرورية لتنفيذها كالعنصر البشري والتمويل والإدارة لأن تنفيذ السياسة العامة هي ترجمة لأهدافها وحلولها إلى إنجازات أي تحويلها من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذ (48)

وذلك ما يتطلب ضمان توفير الوسائل المختلفة، من إدارية ومالية وبشرية وقانونية وحتى سياسية، ملائمة، كما يجب أن يراعى في صنع السياسة العامة مدى إمكانية تنفيذها، لأنه يجب صنع السياسة العامة في ضوء إمكانية تطبيقها،

للبحث في التربية وعقد ندوات وملتقيات وطنية حول الكتب المدرسية والتقييم كالملتقى الوطني الذي نظم حول تقييم الكتب المدرسية الذي عقد في الجزائر العاصمة من 21 إلى 23 مارس 2005، والملتقى الوطني حول الملتقى الذي نظم في العاصمة من 16 إلى 18 ماي 2005 (52).

تكوين وإعادة تكوين العنصر البشري، الذي كان مستواه عشية الإصلاح التربوي سنة 2000 يتصف بالضعف عند معلمي الابتدائي، لأنه من بين 171 310 معلم يوجد 23 ألف له شهادة جامعية، و38 ألف له بكالوريا، و110 آلاف ليس لهم بكالوريا. وفي التعليم المتوسط كان عددهم 108 آلاف استاذ منهم 15 ألف لهم اللسانس و34 ألف لهم البكالوريا و59 ألف ليس لهم بكالوريا. مما سبق يظهر انه من بين 340 ألف معلم واستاذ يوجد 242 ألف ليس لهم مستوى جامعي، كما تم وضع عدة إجراءات تنفيذية لإصلاح نظام تكوين المكونين عن طريق جعله يقوم على الكفاءة والجدارة والتخصص ويؤدي إلى توفير الكفاءات التربوية والعلمية التي ترفع مستوى خريجي المنظومة التربوية في جميع الأطوار.

إن نجاح سياسة إصلاح المنظومة التربوية يتطلب مستوى تاهيلي ملائم لدى المعلمين والأساتذة، لذلك فإن تكوين المكونين ضروري وشرط لإنجاح سياسة الإصلاح، الشئ الذي يتطلب برمجة تكوين وتأهيل 85 بالمئة من موظفي التعليم والتربية خلال العشر سنوات الممتدة بين 2005- 2015 لذلك فقد تقرر إعادة تكوين 242 ألف معلم (53).

(50) وبعد موافقة مجلس الحكومة على برنامج العمل الذي وضعته لجنة العمل، تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الوزراء بتاريخ 30 افريل 2002. وتم تنفيذ المحاور الكبرى للإصلاح كما يلي:

إصلاح برامج التعليم: لتحقيق هذا الهدف أنشئت لجنة وطنية للبرامج تتكون من 24 خبير من إطارات التربية والتعليم، هذه اللجنة تشرف على اربعة وعشرين فريق عمل يتكون كل فريق من 11 عضو كلفوا بإعادة النظر في برامج التعليم المقدمة للتلاميذ خلال السنوات الدراسية ال12 التي تمتد من السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الثالثة متوسط. وقد بلغ عدد البرامج التي تم إصلاحها منذ بداية الإصلاح 185 برنامج (51).

وبالنسبة لتعليم اللغات في المنظومة الجديدة فقد نص قرار 30 أفريل 2003 على تغييرات جذرية على السياسة اللغوية التي كانت منتهجة في نظام المدرسة الأساسية بفرض تعليم اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي واللغة الإنجليزية إبتداء من السنة الأولى متوسط وتعليم اللغة الأمازيغية في عدة ولايات تيزي وزو، بجاية، البويرة، وبومرداس. واتخذ قرارا يقضي بتوسيع نشر الكتاب المدرسي وتدعيمه وتوزيعه بالمجان على ابناء الفئات المحدودة الدخل وتم نشر اكثر من 155 عنوان سحبت بعشرات الملايين نسخة.

وفي المحور الثاثير وضعت عدة برامج جديدة تم فيها إصلاح مناهج التقييم في مختلف أطوار التعليم كالفروض والإمتحانات الفصلية والسنوية الوطنية. وقد تم إنشاء المعهد الوطني

والأدوات التربوية، ونص توجيهي لتكوين معلمي التعليم التحضيري.

برمجة عملية تطبيق نظام التعليم التحضيري، وقد أدت هذه العملية التي شرع فيها منذ 2003 إلى وصول عدد الأطفال المتمدرسين الذين بلغ سنهم 5 سنوات عام 2009 إلى أكثر من 433110 تلاميذ (54).

ثانيا: إعادة هيكلة التعليم الإلزامي: في نظام المدرسة الأساسية، كان التعليم لإبتدائي مدته ست سنوات والتعليم المتوسط ثلاث سنوات، وفي السياسة الجديدة أصبح التعليم الإبتدائي خمس سنوات والتعليم المتوسط اربع سنوات، كما تمت إعادة هيكلة التعليم الثانوي لجعله منسجما مع التعليم الإلزامي والجامعي، فأصبح التعليم الثانوي يتكون من تعليم عام وتعليم تكنولوجي.

تعليم عام: يتكون من جدع مشترك مدته سنة، وينقسم إلى شعبتين واحدة لتعليم اللغات والأخرى للأدب والفلسفة، مدة كل منهما سنتين.

تعليم تكنولوجي: يتكون من جدع مشترك مدته سنة، وينقسم إلى أربعة شعب، مدة التعليم في كل شعبة سنتين، هذه الشعب هي: الرياضيات، التسيير والاقتصاد، العلوم التجريبية، والرياضيات التقنية. وتنقسم هذه الأخيرة إلى: أربعة تخصصات كالهندسة المدنية، والهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والهندسة العملية.

ثالثا: تعليم ثانوي خاص بالتلاميذ المتفوقين: أعطيت عناية خاصة بتعليم التلاميذ المتفوقين في الامتحانات النهائية في السنة

كما تقرر جعل شهادة البكلوريا شرطا اساسيا وموحدا، للقبول في تسجيل الطلبة الراغبين في الدخول في مؤسسات تكوين المكونين، كما حددت مدة التكوين بالنسبة لمعلمي الابدائي بثلاث سنوات، واساتذة التعليم المتوسط بربع سنوات والتعليم الثانوي بخمس سنوات. وتتم عملية التكوين في مؤسسات متخصصة كالمعاهد التكنولوجية والمدارس العليا.

ومن أجل تحديث وتطوير التعليم عن طريق إدخال التعليم الآلي وتقنيات الإتصال الحديثة (تكنولوجيا الإعلام والاتصال) تم إنشاء مركز خاص لتكوين 200 ألف استاذ في الإعلام الآلي.

وتنفيذا للسياسة الخاصة بإعادة تنظيم مراحل التربية الوطنية، اتخذت اربعة إجراءات هي:

أولاً: تم وضع خطة لتعميم التعليم التحضيري تدريجيا، تشمل على المهام التالية:

- وضع النصوص القانونية المنظمة للتعليم التحضيري بدءا بتعديل الامرية رقم 35-76 لاسيما المادتين 10 و21 والسماح للقطاع الخاص بالإستثمار في التربية والتعليم، وقد تم ذلك بإصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008، والذي تضمن عدة مواد حول تنظيم التعليم التحضيري ودخول الاستثمار الخاص، كالمواد رقم 27 ومن 37 إلى 43.

إعداد الإطار التنظيمي والتربوي للتعليم التحضيري، ورسم برنامج التعليم التحضيري، ودليل المعلم في التحضيري، وقامة التجهيزات

. القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04.08 المؤرخ في 23 جانفي 2008.

هذه النصوص تتعلق بجميع مستويات التعليم التحضيري الابتدائي المتوسط والثانوية. وقد أدخلت عدة تغييرات تنظيمية ووظيفية تطلبتها عملية تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية بنجاح، كالإصلاحات التي مست إدارة القطاع التربوي على المستويات المركزية واللامركزية، وإعادة تنظيم السنة الدراسية واولقات التدريس والحجم الساعي لتدريس المواد، ونظام العطل الفصلية والسبوعية.

2. المرصد الوطني للتربية والتكوين هو مؤسسة عمومية للدراسات والتشاور والحوار وتقديم الخبرات والتقييم حول القضايا التربوية كالمناهج والبرامج والطرائق والوسائل التي تتطلبها العملية التربوية والتعليم في جميع التخصصات والمستويات (56).

3. المركز الوطني للتربية اللغوية والتعليم الأمازيغية هو مؤسسة عمومية وطنية أنشئت للقيام بالبحوث والدراسات في اللغة الأمازيغية وقواعدها وطرائق تعليمها، أنشئ برسوم رئاسي رقم 470.03 المؤرخ في 2 ديسمبر 2003.

4. المركز الوطني للدمج والتجديد البيداغوجي وتنمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية. تم إنشائه بمرسوم رئاسي رقم 03 - 471 المؤرخ في 2 ديسمبر 2003، مهمته تكوين تنظيم وطني للدراسات والبحث والتشاور ونشر وتوزيع المعلومات التربوية والتكنولوجيات الجديدة حول الاعلام والاتصال في التربية، تضاف إلى هذه الهيئات عدة مؤسسات وطنية أخرى أنشئت في السابق من أجل القيام بمهام

التاسعة من التعليم الالزامي منذ سنة 1991 وذلك تطبيقا للأمرية رقم 76.35 بفتح ثلاث ثانويات خاصة بالتلاميذ المتفوقين على المستوى الوطني في الغرب والوسط والشرق، ثم توقفت التجربة، ليعاد بعثها من جديد في إطار سياسة إصلاح المنظومة التربوية سنة 2003 عن طريق فتح شعبة الامتياز ابتداء من السنة الثالثة ثانوي في الرياضيات والفلسفة، وتم فتح ست ثانويات لذلك ابتداء من السنة الدراسية 2005.2006 لتحضير البكلوريا.

رابعا: فتح المنظومة التربوية للاستثمار الخاص: من أهم القرارات التي اتخذت في إطار سياسة إصلاح المنظومة التربوية، قرار فتح التعليم امام الاستثمار الخاص لأول مرة منذ الاستقلال سنة 1962، وبسبب غياب الإطار التشريعي لتنفيذ هذا القرار، وضعت عدة نصوص قانونية منها،

. القانون رقم 09.03 المؤرخ في 23 أوت 2003 المعدل والمتمم للقرار رقم 35.76 المؤرخ في 16 افريل 1976 التضمن تنظيم التربية والتكوين.

. القرار رقم 07.05 المؤرخ في 23 اوت 2005 المحدد للقواعد التي تنظم التعليم في المؤسسات الخاصة.

. القرار الوزاري المحدد لدفتر الشروط المتعلقة بفتح ومراقبة المؤسسات التعليمية الخاصة.

. القرار التنفيذي رقم 432.05 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المحدد لشروط إنشاء وفتح ورقابة المؤسسات الخاصة بالتربية والتعليم.

التي أصبحت تمثل رصيدها التشريعي المتكون من 55 نص، منها 24 مرسوم و31 قرار وأمرية، كما احتوى قانون موظفي القطاع التربوي على 36 نص قانوني، منها 3 مراسيم و33 قرار. إن عملية تنفيذ السياسة التربوية تبين الجهود الكبيرة والموارد المالية والبشرية التي جندتها الدولة في سبيل الحفاظ على المكتسبات التي حققها الشعب الجزائري منذ الاستقلال، ومن أجل امتلاك المجتمع لأدوات التحرر والتنمية المتمثلة في العلم والمعرفة.

النتيجة:

أن المنظومة التربوية الوطنية قد بنيت وتطورت تدريجياً، في ظل سياسة التنمية الوطنية التي وضعت في إطار فلسفة الحركة الوطنية ومواثيق الثورة، التي تهدف إلى التحرر والتنمية الوطنية الشاملة، لذلك وجهت سياسات بناء وتنظيم منظومة التربية والتعليم منذ الاستقلال سنة 1962، نحو تحقيق الأهداف التي ناضل وضحى في سبيلها الشعب الجزائري، المتمثلة في التحرر والتنمية.

هذا ما جعل سياسات التربية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال تركز أولوياتها على تحقيق هذه الأهداف، فوجهت كل جهودها السياسية والإدارية نحو ضمان حق التعليم والتربية والتنمية لجميع أبناء الشعب. لهذا جندت كل الامكانيات لتحقيق هذه الأهداف. عن طريق ضمان حق التعليم لجميع الأطفال في سن التمدرس من 5 إلى 16 سنة، وبنيت سياستها التربوية على المبادئ التي تحقق ذلك، كالتعليم

البحث والتكوين والتعليم وتعمل تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، لأجل ضمان العملية التربوية.

و اعتمدت وزارة التربية الوطنية في تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية على أعمال الدعم التي تقوم بها المؤسسات التي تعمل تحت وصايتها، كالمعهد الوطني لتكوين موظفي التربية، والمعهد الوطني للتكوين والتعليم عن بعد، والمعهد الوطني للبحث في التربية، والمركز الوطني للوثائق التربوية.

وأدت عملية تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية إلى إنجاز أعمال تربوية متنوعة وأخرى في طريق الإنجاز، ومن الأعمال المنجزة تم وضع طرق جديدة لتحضير الدروس بهدف جعلها متطابقة مع برامج الإصلاح الجديدة، كما تمت إعادة النظر في نظام التقييم مثل امتحانات البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط، وتم وضع برامج جديدة للتعليم بجميع الفروع والمستويات، ومحاربة التسبب المدرسي، والتكوين المستمر عن بعد لمعلمي الابتدائي والمتوسط، باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ولأجل إنجاح سياسة الإصلاح التربوي، اتخذت الوزارة عدة إجراءات وأعمال لتحسين الأداء التربوي، فتم تخصيص رصيدا ماليا بقيمة 40 مليار دج، تم إنفاقه على المنح المدرسية التي تقدم لأبناء ذوي الدخل المحدود في كل دخول مدرسي، وعلى توزيع الكتب والأدوات المدرسية بالمجان على التلاميذ المعوزين، والنقل والمطاعم المدرسية، والصحة المدرسية، وغيرها.

إن عملية تنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية تطلبت من الحكومة وضع إجراءات تنفيذية

المتعددة الأبعاد، التي تعرض لها المجتمع منذ الثمانينيات. وتعتبر عملية الإصلاح التربوي التي انطلقت منذ سنة 2000 محطة من المحطات الإصلاحية التي عرفتتها المنظومة التربوية منذ الاستقلال في سبيل مدرسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع من التربية والتعليم ومن الكفاءات العلمية والمهنية المؤهلة والقادرة على إدارة المجتمع.

وعلى الرغم من حجم التغييرات التي أحدثتها هذه الإصلاحات في بنيات ووظائف وبرامج المنظومة التربوية، ومن الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل تحقيق ذلك، مازالت المنظومة التربوية تتخبط في ازمتها مثلما كانت في السابق، لذلك يجب التفكير في وضع إصلاحات جديدة لتصحيح الأخطاء الكثير التي وقعت فيها إصلاحات 2000_2013

Résumé:

la politique de reforme du système éducatif, prévue dans le programme du président de la république , (projet de renouveau national) qui a pour objectif de faire sortir l'algérie de la crise au quelle elle confronte depuis les années 80. cette politique décidée depuis l'année 2000, est une étape importante dans la construction d'une école à même de relever les défis qu'implique, aux anjeux nationaux et internationaux. Malgré les moyens mis en œuvre , et les efforts déployé par l'état pour la refonte du système éducatif, il n'en demeure pas mais, que ce son toujours les mêmes difficultés et entraves qui subsistent. D'où la nécessité de prévoir d'autres politiques de réforme du système éducatif.

الإجراءات المدعمة والمرافقة لتنفيذ سياسة إصلاح المنظومة التربوية:

الإجباري والمجاني والديموقراطي، كما جعلته أداة للتحرر والتنمية، من خلال التعريب والجزارة والتوجه العلمي والتكنولوجي. هذه المهام الكبرى التي كلفت بها المنظومة التربوية، وهي مازالت في طور البناء، ولا تملك الإمكانيات الملائمة والقادرة على ربح معركة التنمية والتحرر التي تتطلب حتما تعليم الملايين من الجزائريين تعليما بمواصفات عالمية أي بنوعية جيدة. ألا أن المنظومة التربوية الجزائرية ربحت معركة الكم وخسرت معركة الكيف. أي نجحت في ضمان حق التعليم لجميع الجزائريين وفشلت في تكوين العنصر البشري الكفاء والمؤهل لتحقيق التنمية والتحرر من التبعية التي فرضتها العولة بجميع أنواعها. تلك هي المعادلة الصعبة التي تقوم عليها أزمة المنظومة التربوية، التي يجب ان تفهم جيدا من صناع القرار في الجزائر، إذا ارادوا إصلاحا حقيقيا للمنظومة التربوية، الشيء الذي لم يحدث في سياسية إصلاح المنظومة التربوية المنتهجة منذ 2000 لأنها لم تؤدي إلى حل معادلة الأزمة التربوية.. والعبرة ليست في مقاصد سياسة إصلاح المنظومة التربوية، بل تكمن فيما يتعلمه الأجيال فعلا وفيما يظيفه من تحسن وفعالية للكفاءات التي تتخرج من المنظومة التربوية الوطنية.

ملخص:

تقررت سياسة إصلاح المنظومة التربوية، في إطار الإصلاحات التي تضمنها برنامج رئيس الجمهورية المسمى ب "المشروع الوطني المتجدد" الذي وضع بهدف إخراج الجزائر من الأزمة

- (6) نمر فريحة.فعالية المدرسة في التربية الوطنية.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.لبنان 2002.ص10-
- (7) طارق عبد الرؤوف عامر.المواطنة والتربية الوطنية.اتجاهات عالمية وعربية.مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.مصر.2012.ص18.
- (8) معن محمد عياصرة.نظم وسياسات التعليم.دار وائل للنشر.البحرين.2011.ص37.
- (9) فهمي خليفة الفهداوي. مرجع سابق ذكره.ص92.
- (10) نفس المرجع.ص108.
- (11)بدأ الباحثون الامريكويون منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بالاهتمام بالبحث في تقييم سياسات الميزانية بهدف ترشيدها،فكانوا الرواد الأوائل الذين يرجع إليهم الفضل في تأسيس علم السياسة العامة بهدف فهم ظاهرة الدولة والسلطة، هؤلاء هم شارل بريوا وهارولد لاسويل ودانيال ليرنير وجون جونز واندرسون...
- (12) خليفة الفهداوي.مرجع سابق.ص95.
- (13) السيد يسين.السياسة العامة القضايا النظرية والمنهجية.مكتبة النهضة المصرية. مصر.1988.ص3،4.
- (14) كمال حسن البيومي.تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم،المفاهيم والمدخل والتطبيقات.دار الفكر الاردن.2009.ص28-30
- (15) معن محمد عياصرة.مرجع سابق ذكره.ص55.
- (16) كمال حسن البيومي.مرجع سابق ذكره.ص34.
- (17) عبد القادر فضيل. المدرسة في الجزائر، حقائق وإشكالات.دار الامة.الجزائر.2009.ص4-9.
- (18) Pierre muler, jean theonig,patrice duran.enjeux controverses,de j'analyse des politiques publiques.revue française de science politique.N°11996.p97.
- (19) عبد القادر فضيل. مرجع سابق ذكره. ص12.
- (20) نفس المرجع ص15-18.

لقد تطلبت عملية تنفيذ السياسة التربوية الجديدة من الحكومة القيام بعدة أعمال تهدف كلها إلى خلق الشروط الموضوعية المساعدة على ترجمة النصوص إلى وقائع ميدانية، أي الملائمة لتنفيذ السياسة العامة التربوية.

لذلك قررت وزارة التربية إنشاء عدة هيئات إدارية للمرافقة والمساعدة على تنفيذ سياسة الإصلاحات التي تم وضعها سنة 2001.

1. المجلس الوطني للتربية والتكوين، هو هيئة وطنية تقوم بالدراسة والبحث والتشاور وتقييم الأعمال التربوية والتعليم على المستوى الوطني وتتكون من ممثلي الموظفين بمختلف قطاعات المنظومة التربوية والتعليم وممثلي الشركاء الاجتماعيين كجمعيات اولياء التلاميذ والنقابات وقطاعات أخرى كالتعليم العالي والتكوين المهني(55).

الهوامش

- (1) كمال حسين البيومي. تحليل سياسات التربية،وتخطيط التعليم، المفاهيم والمدخل والتطبيقات.دار الفكر الاردن.2001.ص30
- 2) Patrick hassentefl. sociologie politique:l'action publique. armond colin paris.2008.p 3) Pierre muler,yves surel,l'analyse des politiques publiques. paris,monchretien ,1998,p20
- 4)patrick hassentefl ,op cit p9
- (5) فهمي خليفة الفهداوي.السياسة العامة،منظور كلي في البيئة والتحليل،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع.الاردن.2001.ص35.

- (37) مرسوم رقم 2000-101 المؤرخ في 9 ماي 2000 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. الجريدة الرسمية عدد 27. سنة 2000. لاسيما المواد 1، 2، 3، 4، 5.
- (38) تتكون اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية من 157 عضو يسيرها مكتب مكون من خمسة أعضاء رئيس ورئيسة وأربعة نواب الرئيس. ومن خمس لجان.
- (39) علي بن محمد، مرجع سابق ص. 98.
- (40) نفس المرجع. ص. 102.
- (41) نفس المرجع ي نفس الصفحة.
- (42) جريدة الأحرار الصادرة بتاريخ 17 مارس 2006.
- (43) لقمان مغراوي. مرجع سابق ص 258 - 262.
- (44) منشور وزاري رقم 489 المؤرخ في 3 ماي 2003 صادر عن الامانة العامة لوزارة التربية الوطنية (45) Boubker ben bouzid. La reforme de l'éducation nationale en algerie , enjeux et realisations. alger casbah. 2009. pp19-22.
- (46) Aliot Marie Michel. **La decision politique**. 1^{er} ed. paris, puf, 1983.
- (47) Ira Sharkansky - George C. Edwards. **Les politiques publiques élaboration et mise en œuvre**. Les éditions d'organisation, paris, 1981. p 258.
- (48). الفهداوي خليفة. مرجع سابق ذكره ص. 274.
- (49) جيمس اندرسون. مرجع سابق ذكره. ص. 123.
- (50) ben bouzid boubker. op cit. p20.
- (51) ibid p48.
- (52) ibid p 137.
- (53) p161.
- (54) p203.
- (55) مرسوم رقم 03-407 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003.
- (56) مرسوم رقم 03-406 المؤرخ في 5 نوفمبر 2003.
- (21) نفس المرجع السابق. ص. 21-25.
- (22) نفس المرجع. ص. 22.
- (23) سعاد العقون. دور المدرسة في بناء الذاكرة السياسية للتلاميذ. أطروحة دكتوراه الدولة. جامعة الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام. 2005. ص. 85..
- (24) نفس المرجع. ص. 82-95.
- (25) أنظر الامرية رقم 35-76 المؤرخة في 16 افريل 1976 المتضمنة قانون المدرسة الأساسية.
- (26) عبد القادر فظيل. مرجع سابق ذكره. ص. 40-35.
- (27) مجيد مسعودي. إصلاح المنظومة التربوية بين الخطاب والواقع 2000 - 2010. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام. 2012. ص. 67-68.
- (28) علي بن محمد. معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية. دار الأمة. الجزائر. ط. 1. 2001. ص. 240-245.
- (29) جيمس أندرسون. ترجمة عامر الكبيسي. صنع السياسة العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع. الاردن 1999. ص. 90.
- (30) أحمد الحسين. مدخل على تحليل السياسة العامة. المركز العلمي للدراسات السياسية. الاردن. ص. 249-250.
- (31) Patrick hassentefl. op cit. p9.
- (32) أنشئ المجلس الاعلى للتربية بمرسوم رقم 96-101 المؤرخ في 11 ماي 1996. ونصب من طرف السيد اليمين زروال بتاريخ 26 نوفمبر 1996. وقدم تقريره عن المنظومة التربوية سنة 1998 ثم حل وعينت مكانه اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي كلفت بإعداد تقرير جديد عن وضع المنظومة التربوية.
- (33) لقمان مغراوي نفس المرجع السابق. ص. 248-252.
- (34) علي بن محمد. مرجع سابق ذكره. ص. 84.
- (36) خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بقصر الأمم يوم 13 ماي 2000. بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.